مجلة بحوث كلية الآداب
جامعة المنوفية

بحث
٣

العالم العربى
وإعتبارات الجغرافيا السياسية

إعـــــداد

د/ عبد الرزاق سليمان أبو داود

قسم الجغرافيا - كلية الآداب
جامعة الملك عبد العزيز

محكمة تصدر عن كلية الآداب بالمنوفية

العدد الأربعون

يناير ٢٠٠٠

ملخص

يحظى حقل الجغرافيا السياسية بالكثير من المواضيع التي يمكن تناولها باساليب ووجهات نظر مختلفه . وقد مثلت عملية تقسيم الخريطه السياسية للعالم بين وحدات سياسيه مستقله وغير مستقله واحده من أهم موضوعات الدراسة في هذا الحقل .

لقد إهتمت هذه الدراسة بتحليل الخريطه السياسية للعالم العربي التي مرت بتغيرات كثيره خلال الخمسين عاماً الماضيه ، هذا بالإضافة إلى التطرق إلى التكامل العربي ، والحدود السياسية العربيه ، والوحدات الإداريه الإقليمية وجغرافية الإنتخابات العربيه .

أظهرت التحليلات صعوبة الموقف الجيوبوليتكي للعالم العربي ، والحاجة الماسه إلى قدر أكبر من التكامل بين البلاد العربيه .

وبالرغم من توفر عدد من الأبحاث القيمة عن هذه الموضوعات التي تناولتها الدراسة ، إلا أن هناك حاجة عظيمة لمزيد من البحث والتحليل .

Abstract

Topics in the Field of political geography could be delt with through different methods and judgments . The partition of the world political map into independent and non- independent political units is among the most important topics in the field of political geography.

This study is intersted in the analysis of the Arab World political map which has passed through many changes in the last fifty years . Arab integration ,political boundaries, administrative divisions, and election have been investgated .

The analysis disclosed the delicate geo- political situation of the Arab world and the need for stronger and more lasting integration between arab countries .

Despite the existance of some valuable studies on the issues mentioned in this study,there is a great need for furthur research .

بسم الله الرحمن الرحيم

العالم العربي واعتبارات الجغرافيا السياسية .

- تمهيد : -

تعتبر الابحاث والدراسات الجغرافية السياسية ذات إتجاهات ، ومناحي متعددة ، يركز معظمها على تساؤلات ، وإقتراحات متشعبة إلى حد كبير ، ولعل من أهم هذه التساؤلات مسألة تقسيم سطح الكرة الأرضية إلى كيانات سياسية متباينة ، تظهر في نمط غير ثابت إلى حد الاهتزاز (East and Prescott :1) . فالخريطة السياسية للعالم تشمل قسمين متميزين ، لكل منهما صفة معينة على النحو التالي :

الدول المستقلة ذات السيادة ، والمناطق غير المستقلة ، التي تضم المستعمرات والمناطق المحايدة . ويعتمد هذا التقسيم في الواقع على نوعية الادارة السياسية السائدة في كل أقليم . وتحاول هذه الدارسة تناول الخريطة السياسية للعالم العربي التي شهدت تغيرات وتطورات كثيرة خلال الخمسين عاماً الماضية ، الناجمة عن تغير الخريطة السياسية للعالم منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبداية انحسار الاستعمار بمعناه التقليدي ، مروراً بالتطورات التكنولوجية والاعلامية ، وما صاحب ذلك من إنتشار الفكر الأوربي إلى مناطق العالم الأخرى ، وإتصالاً بظهور عصر القوميات ، ثم إنهيار الشيوعيه وتفكك الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا . بالإضافة إلى الاشارة إلى عملية (التكامل) بين الدول العربية في اطارها الجغرافي ، والتي تمرفي مخاض عسير منذ ولادة الجامعة العربية . ويحظى كل من موضوع الحدود السياسية العربية ، والتقسيمات الادارية الداخلية في الدول العربية بأهمية مشابهة ، بالاضافة إلى دراسة بعض أوجه الانتخابات التي تجريها بعض الدول العربية ، أو انماط النشاط (البرلماني) في بعضها الآخر . ولا ندعي أن هذه الدراسه قد غطت كافه جوانب هذه الموضوعات ، ولكنها

محاولة لتفهم المواضيع المشار اليها من خلال الاطلاع والتعمق في بعض المقومات الجغرافية السياسية للدولة العربية ، ومع ذلك فإن التطرق إلى هذه الموضوعات ، لم يكن أساساً بغرض التفصيل في دراستها ، وتحليلها ، ولكنها عبارة عن اشارات واقتراحات تصلح أساساً كمواضيع جديرة بالبحث ، والتحليل العلمي .

جغرافية العالم العربي :

يمكن أن نقسم العالم العربي إلى قسمين رئيسين ، فالخريطة السياسية للعالم العربي تظهر أن هناك دولاً عربية مستقلة يبلغ عددها ٢١ دولة ، في حين أن هناك مناطق غير مستقلة تشمل مجموعة من المناطق المستعمرة والمحتله ، والمناطق المحايدة ، وسوف نتطرق إلى كل قسم على حده ، نظرا للتباين الظاهر في نوعية الادارة السياسية السائدة في كلا القسمين ، ويلاحظ أن هناك تفاوتات كبيرة بين الدول العربية فيما يتعلق بالمساحة والشكل واعداد السكان ، مما أحدث آثاراً مهمه في مجمل الاوضاع الجيوسياسية للبلاد العربية ، بحيث بدت واضحة مناطق الضعف التي تعاني منها مناطق عربية عديدة ، نتيجة لضعف اصاب بعض مقوماتها الجغراسياسية .

١ - **المساحة** : -

تتفاوت أحجام أراضي الدول العربية كثيراً ، ولا شك أن هناك مميزات ، ومساوىء للحجم ، أو المساحة الكبيرة ، والصغيرة على حد سواء . فقد يكون حجم الدولة عنصراً مهماً في تكوين قوتها والعكس صحيح (Muir : 52) . ويبدو أن هذه الاعتبارات موزعة بشكل عشوائي على الدول العربية ، فهناك دول عربية كبيرة الحجم ، ولكنها تفتقر إلى المصادر الطبيعية المتعددة ، أو هي محرومه على الأقل من أكثرها .

كذلك فإن حجم بعض الدول العربية ، يرتبط كثيراً بموقعها ، وشكلها ، واعداد سكانها ، الأمر الذي غالباً مايضعف ، أو يقلل من القيمة الحقيقية للحجم

صغيراً كان ، أو كبيرا ، وقد يتضرر الدفاع عن دولة كالسودان مثلاً ، نتيجة للصعوبات الادارية ، والاتصالاتيه ، نظراً لكبر مساحة السودان ، وعدم قدرته على تحمل تكاليف انشاء شبكات للمواصلات ، والاتصالات ، أو طبيعة توجهات النظام السياسي . كذلك فإن طبيعة التوزيع السكاني في السودان ، والجزائر ، والاختلافات الدينية والمذهبية ، والعرقية فيهما ، تساهم في ظهور حركات أو اتجاهات انفصالية ارتباطاً بمساحتيهما الكبيرة نسبياً ، وعلى العموم ، فإن حجم كل دولة من الدول العربية يلعب دورا منظورا في بنائها الجيوبولتيكي ، ويؤثر كثيراً في انشاء نظم المواصلات والاتصالات وتوزيع السكان ، ووجود الحركات الانفصالية ، أو التطلعات الاقليمية . ويمكن في هذا الاطار تصنيف الدول من حيث المساحة على النحو التالي :

أ - **دولا عملاقة** : وهي تلك الدول العربية التي تزيد مساحة أراضيها عن (٢.٠٠٠.٠٠٠ كم٢ (أثنين مليون كيلو مترمربع) ، وتضم كلا من السودان (٢.٥٠٥.٨١٣ كم٢) ، الجزائر (٢.٣٨١.٧٤١ كم٢) ، والسعودية (٢.١٤٩.٦٩٠ كم٢) . (Wheeler and Kostbade : 478 ,260) ، ويلاحظ أن مساحات كبيرة من أراضي هذه الدول غير صالحة للأستيطان ، أوهي على الأقل غير قابلة لوجود كثافة سكانية مقبولة ، وتشمل هذه المناطق الصحاري الكبيرة القاحلة في كل من الجزائر والسعودية أو الغابات والمستنقعات الاستوائية في السودان .

ب - **دول كبيرة** : وهي تلك الدول العربية تتراوح مساحتها بين (١.٠٠٠.٠٠٠كم٢) إلى أقل من (٢.٠٠٠.٠٠٠ كم٢) ، وتضم هذه المجموعة كلا من ليبيا (١.٧٥٩.٥٤٠ كم٢) ، موريتانيا (١.٠٢٥.٥٢٠ كم٢) ، ومصر (١.٠٠١.٤٤٩ كم ٢) (Ibid) ، ويلاحظ على هذه الدول ، مثلها مثل المجموعة السابقة ، ارتفاع نسبة الأراضي الصحراوية بها بشكل كبير ، مع نقص موارد المياه بشكل كبير في اثنتين منما وهي ليبيا وموريتانيا .

(مخيمر وحجازي : ٨٠) ، وبالرغم من قلة عدد سكان البلدين مقارنة باعداد السكان المرتفعة في مصر .

جـ - دول متوسطة : وتضم الدول العربية التي تتراوح مساحتها بين (٥٠٠٠٠٠٠كم٢) إلى أقل من (١٠٠٠٠٠٠ كم٢) ، وتشمل هذه المجموعة كلا من المغرب (٦٦٩.٩٧٦كم٢) ، الصومال (٦٣٧.٦٥٧ كم٢) ، واليمن (٥٣١.٨٦٩ كم٢) . (Wheeler and Kostbade . Op Cit . 478 , 260) . ويلاحظ على هذه الدول انها تحتوي على مناطق صحراوية وان كانت باحجام أقل من المجموعات السابقة ، بالاضافة إلى ضعف واضح في مواردها الاقتصادية مع ارتفاع ملحوظ في اعداد السكان .

د - دول صغيرة : وتضم الدول العربية التي تتراوح مساحتها بين (١٠٠٠٠٠٠كم٢) وأقل من (٥٠٠٠٠٠٠ كم٢) ، وتشمل كلاً من العراق (٤٣٥.٠٠٠٩ كم٢) ، وعمان (٢٧١.٩٥٠ كم٢) ، وسوريا (١٨٠.١٨٠ كم٢) ، تونس (١٦٤.١٠٧ كم٢) . (Ibid) ، ويلاحظ على الدول أن تحتوي على نسب مرتفعة من السكان مقارنة مع غيرها من الدول الصحراوية .

هـ -دول صغيرة جداً : وتضم الدول العربية التي تتراوح مساحاتها بين أقل من (١٠٠٠٠٠٠كم٢) إلى (١٠٠٠٠٠كم٢) ، وتشمل كلا من الأردن (٩٥.٨٣٠ كم٢) الامارات (٩٣.٧٤٠ كم٢) ، الكويت (٢٤.٢٨٠ كم٢) ، جيبوتي (٢٣٠٠.٢٠٠كم٢) لبنان (١٠.٤٠٠ كم٢) ، وقطر (١٠.٣٦٠ كم٢) (Ibid) .

د - دول قزميه : وتضم الدول العربية الضئيلة المساحة أي أقل من عشرة (١٠٠٠٠٠ كم كيلو مربع) وتضم كلا من جزر القمر (٢.٢٣٥ كم) ، والبحرين (٥٩٨كم٢) . (Ibid) ، ويلاحظ ان الكثافة السكانية في هذه الدول عالية جداً مع ضعف مواردها الطبيعية وكونها مجموعة من الجزر أساساً .

- أما المناطق غير المستقلة فتضم المنطقة المحايدة بين العراق والسعودية ومساحتها حوالي (٧٠٤٤ كم٢) والتي تم تقسيمها بخط يمر وسطها تماماً

حسب اتفاقية عام ١٩٨١م . (سلطان : ٥٥) ، إلا أن ذلك لم يتحقق على الطبيعة حتى الآن . وتبلغ مساحة المنطقة المحايدة بين السعودي والكويت حوالي (٥٧٧٠كم٢) وقد تم تقسيمها بالتساوي بين البلدين بموجب اتفاقية عام ١٣٤٨٥هـ من الناحية الادارية والسياسية في حيث استمرت الاستفادة من مواردها بشكل مشترك بين الطرفين (Blake : 160) .

- وهناك مجموعة من المناطق العربية المحتلة ومنها جزر أبو موسى (٣٥كم ٢) فطولها حوالي (٧كم) وعرضها (٥كم) وهي جزيرة مستطيلة الشكل ، بالاضافة إلى جزيرة طنب الكبرى وتبعد عن رأس الخمية حوالي (٢٠ كم) ومساحتها (٩ كم٢) وهي دائرية الشكل ، وجزيرة طنب الصغير وطولها ميل واحد وعرضها ثلاثة أرباع الميل ، وكل هذه الجزر واقعة تحت الاحتلال الايراني منذ جلاء بريطانيا عن الخليج في عام ١٩٧٠م (النبراوي ، مهنا : ١٤-٤١٣) . وفي المغرب العربي تقع مدينتي سبته (١٩.٥كم٢) ومليلة (١٢.٥كم٢) تحت الاستعمار الأسباني منذ القرن السادس عشر . (Caxton Pub. : 263) . وتحتل اسبانيا كذلك جزر باديس والحسيمه والجعفريه والصخور المواجهة للمدنتين وتعتبر المغرب هذه الجزر جزأ من أراضيه . (بوطالب والعطار : ١٩٩٦م) .

وتمثل الأرضي العربية المحتلة في كامل فلسطين والجولان والجنوب اللبناني وأوغادين والاسكندرونه (القصاب وأخرون : ٢٢٣) أرض عربية سليبه ، ففلسطين أحتلها الصهاينه وأقاموا فيها المستعمرات وأحضروا ملايين المهاجرين ، وقاموا بطرد السكان العرب من ديارهم بشكل لم يشهد له العالم مثيلاً . (طربين : ١٩٨٧م) .

وتبلغ مساحة فلسطين حوالي (٢٧٠٩ كم٢) (الديب : ١٥٥) ، في حين أن الجولان السوري المحتل تبلغ مساحته (١١٧٦ كم٢) (Europa : 525) كما تبلغ مساحة الجنوب اللبناني الذي تحتله اسرائيل حوالي (١٢٠٠كم٢) (Brosnahan, et al : 450) .

ومن الحقائق الجغرافية والسياسية التي أثرت ولا زالت في مجمل القوة الاستراتيجية العربية قيام فرنسا بتسليم لواء الاسكندرونه السوري الى تركيا في عام ١٩٢٣م والذي تم ضمه نهائياً إليها في عام ١٩٣٩م على الرغم من الاحتجاجات السورية التي لم تعترف أبداً بالامر الواقع (Alexander : 365) ، وتبلغ مساحة لواء الاسكندرون السوري الذي تحتله تركيا حوالي (٥٤٦٥ كم٢) . (١٠٢١ : الموسوعة العربية) وتعتبر مسألة لواء الاسكندرون قضية عربية يمكن إثارتها في ظل المتغيرات الأقليمية والدولية . (زهران : ٧٦) .

٢ - السكان :

إذا كانت مساحة الدولة عنصراً مهماً في تكوينها ، فإن عدد سكانها له أهمية مشابه . وحجم سكان دولة من الدول يعتبر مؤشراً على قابليتها للحياة والنمو . وربما يكون عدد السكان وخصائصهم من أهم عناصر الدولة لأرتباط ذلك بكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية التي تعاني منها كثير من دول العالم . (متولي ، أبوالعلا : ١٠٦) ، وتتفاوت الدول العربية في عدد السكان بها ، فمصر في الوقت الحاضر أكثر الدول العربية سكاناً ، حيث يزيد عدد سكانها على (٦٢ مليون) نسمه (Wright : 354) في حين أن معدل النمو السكاني بها يساوي حوالي ٣ ٪ ، وهذا يعني أن حوالي ٢٥٪ من سكان العالم العربي يتواجد ضمن دولة واحدة هي مصر ، وهي في الغالب دولة قديمة التكوين مقارنة مع غيرها من الدول العربية ، كذلك فإن السودان والمغرب والجزائر يزيد عدد سكان كل منها عن (٢٧مليون) نسمه (Ibid) ، أي أن هذه الدول الثلاث يزيد عدد سكانها بحوالي (١٠ ملايين) نسمه عن مجموع سكان مصر .

ومن ناحية أخرى ، هناك دول عربية أخرى عدد سكانها صغير جداً ، فعلى سبيل المثال يبلغ عدد سكان قطر (٢٢٣ ألف نسمه) وجيبرتي (٣٥١ ألف نسمه) والبحرين (٥٤٦ ألف نسمه) على التوالي ، ومابين هاتين الفئتين توجد فئة ثالثة ، فهناك العراق (٢٠.٤ مليون نسمه) ، وسوريا (١٤.٧ مليون نسمه)

واليمن ، (١٤.٥ مليون نسمه) ، والسعودية (١٦.٩ مليون نسمه ، وتونس (٨.٩ مليون نسمه) (Ibid : 355) .

ويبدو أن هناك شيئاً من الصعوبة في وضع تصنيف معين للدول العربية من حيث اعداد السكان ، فمصر مثلاً تأتي في مرتبة بمفردها ، وكذلك كل من الجزائر والمغرب والسودان .

وبالاضافة إلى أهمية الاعداد المطلقة للسكان ، فإن عاملي الكثافة والتوزيع يلعبان دوراً لايقل أهمية ، وهذا المؤشران يوضحان مدى اعتماد السكان على أراضي دولتهم في حياتهم وأنشتطهم الاقتصادية ، ويلاحظ أن بعضا من الدول العربية يتركز سكانها بصورة كبيرة في مناطق محددة ، كمصر مثلا ، حول وادي النيل ، أو في عدد من المدن كما هو الحال في السعودية ، وفي بعض الأحيان قد تكون التجمعات السكانية داخل الدولة منعزلة ببعض العوائق الطبيعية أو (البشرية) ، كما هو الحال في العراق والسودان والجزائر ولبنان وسوريا نظراً لوجود الأقليات العرقية والدينية فقد ظل الأكراد حتى الأن شوكة كبيرة في جانب العراق ، بل أنهم رفضوا بداية الانضمام إلى الدولة العراقية عند إنشائها العشرينات من هذا القرن . (عيسى : ٩٨) .

أما بالنسبة للأقاليم السياسية العربية الغير مستقلة كفلسطين ، وسبته ، ومليله ، والاسكندرونه ، والجزرالعربية في الخليج وغيرها ، فإن هذه المناطق تعرضت ، ولازالت لعمليات استيطان أجنبي . (النحال : ١٥١ : ٥٦) ، وضغط شديد على السكان العرب لمغادرة المناطق المؤهولة منها ، في حين أن المناطق المحايدة لاتعاني من أي أوضاع مشابهة نظراً لأنها تقع بين دول عربية شقيقة يفترض فيها التعاون وحسن الجوار.

وكثيراً مايلاحظ أن بعض الدول العربية ، ورثت حدوداً سياسية عن القوى الاستعمارية ، حيث قامت بتقسيم بعض الجماعات العرقية ، أو الدينية بين كيانات سياسية مختلفة ، وهو ما أصبح مصدراً لكثير من

القلاقل ، والمشاكل سواء لهذه الدول ، أو لهذه الأقليات نفسها .فبعض الحدود العربية ليست فاصلة أو واضحة المعالم وتثير من حين لآخر مشاكل بين العرب وجيرانهم أو بين بعضهم البعض . (عبد الحكيم وأخرون : ٤) .ويحاول بعض الدارسين الغربيين إطلاق الدعوات لإعادة النظر في بعض اشكال هذه الحدود خصوصاً في أفريقيا حتى تكون متلائمة مع الخارطه القوميه والقبلية للمجتمعات الأفريقية . (ولد أباه : ١٩٩٦م) .

- **جغرافية التكامل العربي :**

من الملامح الاساسية التي تدرسها الجغرافيا السياسية ، مايشمل دراسة التجمعات القومية السياسية والاقتصادية ، أو المنظمات الاقليمية التعاونية التي تقوم أساساً لتحقيق رغبة مجموعة من الدول في إنشاء مثل هذه التجمعات أو الاتحادات أو الهيئات الأقليمية ، وذلك من أجل تعزيز التعاون بينها سياسياً وأقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً ، وذلك عن طريق رسم وتنفيذ سياسات مشتركة . فقد لوحظ أن هناك اتجاهاً عالمياً نحوالتكتل والتجمع الاقليمي موازياً لإتجاه ظهور دول جديدة ، وعادة ماتنشأ مثل هذه التجمعات أو المنظمات بين دول تربط بينها عوامل جغرافية في المقام الاول ، بالاضافة الى العوامل السياسية والاقتصادية التي تظهر وجود منافع مشتركة بين هذه الدول .

وبنظرة مدققة في واقع التكامل العربي يمكننا أن نلاحظ المعضلات الجغرافية التي تواجه محاولات التكامل العربي ، إذا أخذنا في الاعتبار الاختلافات الاقليمية الواقعة بين مجموعة دول الخليج العربي أو مجموعة دول الشام والعراق ، أو دول وادي النيل العربية ، أو مجموعة دول المغرب العربي ، وبالرغم من وجود هذه الاختلافات الاقليمية الظاهرة بين هذه المجموعات العربية ، فإن أطراً من التكامل العربي أخذت في الظهور منذ منتصف هذا القرن ، هذا إذا أضفنا العمليات الوحدوية التي ظهرت في شبه الجزيرة العربية من خلال توحيد المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢م ، أو قيام دولة الأمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م ، ثم

قيام الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٢م ، بالاضافة الى العمليات الوحدوية التي لم يكتب لها الاستمرار أوالنجاح كقيام الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨م) ، أو اتحاد الجمهوريات العربية (مصر، سوريا ، ليبيا) أو الاتحاد الافريقي (بين المغرب وليبيا) في منتصف الثمانينات . (ابراهيم : ٧) . ويعتبر قيام جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥م من أهم وأقوى عمليات التكامل العربي التي لازالت قائمة ، على الرغم مما تواجهه من صعوبات سياسية ومالية أضعفت من دورها في فترات معينه ، وماتحمله من تناقضات فكرية وقطريه وتدخلات دولية . (عمران : ١٨٨) .

ومن المحتمل جداً أن جامعة الدول العربية تمر حالياً بما يمكن تسميته (فترة انتقالية) نتيجة للتحولات والتغيرات المتزايده على مختلف الساحات العربية والاقليمية والدولية ، وبالرغم من ذلك ، فإن الجامعة العربية استطاعت أن تنجز كثيراً من عمليات التكامل الاقتصادي والثقافي العربي .

ففي المجال الاقتصادي استطاعت الجامعة العربية أن تدفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك خطوات هامة الى الامام ، وقد أظهرت الدراسات التي قامت بها جامعة الدول العربية نفسها ، أن التكامل الاقتصادي العربي يعتبر من أهم عناصر الأمن القومي العربي الشامل ، وتقوم الجامعة العربية عن طريق أجهزتها المتخصصة بأعداد الدراسات المختلفة عن سيرة التكامل الاقتصادي العربي . وتشتمل هذه الدراسات على معلومات عن البيئة والطاقة والزراعة والمواصلات ، بالاضافة الى الاحصائيات والخرائط والاشكال التي تعتبر ذات فائدة كبيرة جداً للدارسين والباحثين في مجال الجغرافيا السياسية للعالم العربي . (جلال : ١١٥ - ١١٦) .

ومن ناحية أخرى فإن مجلس التعاون الخليجي ، الذي يمثل خطوة وحدوية عربية على نطاق أقليمي ، وتجربة تستحق التأمل والدراسة ، هذا المجلس الذي إنشيء على أساس توفر دعائم وعوامل مشتركة بين أعضائه ، استطاع في فترة وجيزة أن يخطو خطوات تكاملية طيبة بين أعضائه .

وما أن ولد مجلس التعاون الخليجي في ٢٥ مايو ١٩٨١م في دولة الامارات العربية المتحدة ، وهو في نفس الوقت يأتي شاهداً على تزايد التكتلات التكاملية الاقليمية العربية ، (عبيد : ٩٩) ، حتى أختلفت وجهات نظر المراقبين نحوه بشكل واضح ، فهناك من أعتقد أن هذا المجلس ماهو إلا نمط من أنماط التكامل الاقليمي لدول الخليج العربية التي تربطها وحدة جغرافية تتمثل في حوض الخليج العربي نفسه ، في حين أن مجموعة أخرى من المراقبين أعتبرت أن هذا المجلس عبارة عن بعض محاولة جادة من أجل الحفاظ على الوحدة العربية عموماً ، وذلك بتهيئة وحدة خليجية تمثل نواة ونموذجاً يحتذى ، على الرغم من أن هناك من ظل يشكك لمدة طويلة في امكانية قيام مجلس التعاون الخليجي بأي دور يذكر في سبيل التكامل العربي الاشمل ، بل أن هناك من ذهب الى أبعد من ذلك بالادعاء بأن مجلس التعاون الخليجي ماهو إلا ثمرة ضغوط خارجية تحاول إنشاء تجمعات إقليمية لتفتيت التجمع والتكامل العربي الأكبر والأهم .

ومع كل هذا وذاك ، فإن مجلس التعاون الخليجي ، أثبت أنه اداة صالحة لتحقيق الكثير من التكامل بين أعضائه ، كما أنه عمل دوماً على تفعيل وتقوية دور الجامعة العربية ، وحقق لشعوبه الكثير من الانجازات على الاصعدة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية .

ومع ذلك فإن حياة مجلس التعاون الخليجي لم تخلو من الاختلافات والاشكالات التي واجهتها الجامعة العربية نفسها كأطار قومي أكبر للتعاون والتكامل العربي . (عكاظ ، ١١.٣٢) .

وهناك من يرى أن تجربة مجلس التعاون الخليجي هي في الواقع « صيغة صالحة لأن تعمم على أقاليم عربية أخرى ..... ، فلقد حصلنا في هذا الاطار على تشابك مصالح ، شبه اقليمي عربي ، نستطلع في نفس الوقت أن نحقق تشابك مصالح على المدى الاقليمي أرسخ وأبقى ، هاتان العمليتان ..... تختلقان ميكانيكية مستقبلية باتجاه ..... الوحدة » . (الرميحي : ٣٧) ويلاحظ على مثل

هـذه (النداءات) نحو بناء التكتلات الاقليمية العربيـة ، جنوحها الى شيء مـن (التبسيط الجغرافي) بعيداً عن المصالح الحقيقية لشعوب الاقاليم العربية المختلفة ، وارتباطاتها بمصالح اقليمية مع دول الجوار الجغرافي غير العربية .

ويعتبر الاتحاد المغربي العربي الذي نشأ في عام ١٩٩٠م ويضم دول المغرب العربي ، ليبيا ، والجزائر ، وتونس ، والمغرب ، وموريتانيا ، ثالث المحاولات التكاملية العربية من حيث عدد الدول الاعضاء أو من حيث حجم التكتل الاقتصادي والسياسي ، وعلى الرغم من أن عدد الدول المشاركة في هذا التكتل الاقليمي العربي مقارب لعدد الدول المشاركة في مجلس التعاون الخليجي ، إلا أن الاتحاد المغاربي أكبر مساحة وأكثرسكاناً ، وأشد تناقضاً فيما يتعلق بالنظم السياسية أو الاقتصادية السائدة في الدول الأعضاء .

وفي حقيقة الأمر فإن هناك قصوراً ظاهراً في الدور أو الانجازات التي قام بها اتحاد المغرب العربي منذ إنشائه وحتى الآن . وكما يبدو فان أعمال وأنشطة هذا التجمع الاقليمي العربي تكاد تكون منجمدة تقريباً ، نظراً للخلافات السياسية بين الدول الاعضاء ، خصوصاً فيما يتعلق بعلاقات ليبيا مع الغرب عموماً ، أو مسألة الصحراء الغربية ، أو الوضع السياسي والأمني والاجتماعي في الجزائر ، أو إختلاف التوجهات والمواقف بين الدول الاعضاء تجاه قضايا المشرق العربي . وقد أعلن إنشاء اتحاد المغرب العربي في ١٧ فبراير ١٩٨٩م في مدينة مراكش بالمغرب ، وكان الهدف الاساسي من إنشائه هو تنمية التعاون وتحقيق منهج سياسي مشترك بين الدول الاعضاء .(دراسات دولية : ٢٠) .

ويعتبر مجلس التعاون العربي الذي أعلن أنشاؤه في بغداد عام (١٩٨٩م) ويضم كلاً من مصر والعراق واليمن والاردن واحداً من محاولات التكامل العربي كي تكون اطاراً تنظيمياً للعمل العربي المشترك . (رتيب : ١٩) ، على الرغم مما بين أعضائه من تناقضات جغرافية وسياسية وأجتماعية . وربما كان انشاء هذا التكتل هو محاولة ايجاد نوع من التوازن مع التكتلات العربية الأخرى .

ولم يستمر هذا التجمع العربي الاقليمي طويلاً فقد أنفرط عقده غداة إقدام العراق على غزو الكويت ، وإنحياز مصر بكل ماتمثله من ثقل عسكري وسياسي إلى جانب دول الخليج العربية ، في حين أن للطرفين الأخرين اليمن والاردن مواقف مؤيدة للغزو العراقي للكويت ، الأمر الذي يناقض بشكل سافر مع كافة أسس التعاون والتكامل العربي على كافة الإصعدة وفي مختلف الساحات .

جغرافية الحدود والتخوم العربية :-

حظيت الحدود والتخوم العربية بعدد من الدراسات والابحاث التي تعالج كثيراً من الحقائق الجغرافية لهذه الظاهرة السياسية الجغرافية ، وقد أشرنا إلى عدد من هذه الدراسات في عام ١٩٨٤م ، (Abu - Dawood :1984) . وهناك بالفعل بعض الابحاث والدراسات الحدودية التي تستحق اهتماماً خاصاً لأنها أنجزت في وقت شهد فيه العالم العربي تطورات سياسية وعسكرية هائلة ، منذ أنتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م .

وقد اشار اللورد كرزن (Cruzon) إلى أن فكرة الحدود الدولية غير معروفة في أسيا ... بسبب نفور الناس هنا من الاجراءات التنظيمية (كيلي : ٧) .

ومن المؤكد أن هذا الأمر ينطبق على معظم إلم يكن كافة أجزاء العالم العربي حتى بداية العشرينات من هذا القرن ، وذلك بسبب نظم الحياة السياسية والتركيبات الاجتماعية السائدة فيه .

لقد انجزت الكثير من الابحاث والدراسات الحدودية حول العالم العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، ولعل من أهم هذه الدراسات الحدودية تلك التي ركزت على قضايا الحدود والتخوم العربية ، وتأتي في مقدمتها دراسة فلبى ، (Philby : 1928) . ودراسة توماس ، (Thomas : 1929) ، حيث تعتبران من أقدم المحاولات التي عالجت مسألة الخلافات الحدودية في منطقة شبه الجزيرة العربية ، وقد قدم ميلاميد (Melamid) عدداً من الابحاث التي تتناول نفس المنطقة في اعوام (1954) ، (1955) ، (1957) بالاضافة الى دراسة كيلي (Kelly : 1956) عن نزاع البريمي ، وبنكر (Bunker : 1953) .

لقد اتجهت معظم هذه الدراسات وماتلاها عن الجزيرة الى التركيز على الخلافات الحدودية واسبابها وما تمخض عنها . فقد أهملت في أكثر جوانبها التطرق الى العلاقات بين الحدود السياسية والمجتمعات في هذه المنطقة ، فافتقر معظمها الى محاولة دراسة الحدود في محيطها الاقليمي ، وذلك بالتعمق في تحليل الهيكل الحضري والاقتصادي للمنطقة ، الى من بعض محاولات قليلة هنا وهناك .

لقد أجتذبت المشاكل والقضايا الحدود إنتباه العديد من المتخصصين خارج علم الجغرافيا ، كعلماء السياسة والاقتصاد والاجتماع والانثروبولوجيا والتاريخ والاعلام . فقد قدم بعض من هؤلاء دراسات علمية جيدة تتناول القضايا الحدودية العربية . ومن بين هذه الدراسات يمكن أن نشيرالى دراسة (الاشعل : ١٩٨٨م) عن قضية الحدود في الخليج العربي ، ودراسة (اباظة : ١٩٨٧م) عن القضايا الحدودية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين ، و (الديب : ١٩٧٩م) عن حدود فلسطين من خلال تحليل وثائق الانتداب البريطاني ، (ربيعي : ١٩٩٠م) عن قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت مابين الحربين العالميتين ، (Abu Dawood and Karan :1990) عن الحدود الدولية السعودية (الجهني : ١٩٩٤م) عن الحدود السعودية اليمنية ، (ابوداود : ١٩٩٣م) عن قضايا الحدود العربية ، (Nurit and Waterman :1991) عن منطقة الشرق والاوسط ، (Drysdale and Blake:1985) عن الاوضاع الجغرافية السياسية للشرق الاوسط مع معالجة ممتازة للقضايا الحدودية ، (Brownlie :1987) في عمله الرائع والموسوعي عن الحدود الأفريقية ، (يحى ، وأخرون : ١٩٨١م) عن مشكلة الحدود المغربية الجزائرية والنزاع على الصحراء الغربية ، (Blake and Schofield : 1987) عن الحدود في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا ، (الراوي : ١٩٧٥م) عن الحدود العراقية الايرانية ، (محمود : ١٩٨٤م) الذي يتناول المدخل الجنوبي للبحر الاحمر والاشكالات الحدودية في هذه المنطقة ، (السيد : ١٩٨٥م) حيث قدم دراسة تاريخية وسياسية

واستراتيجية عن حوض البحرالاحمر ، (ولينكسون : ١٩٩٣م) والذي يناقش دورالاستعمار البريطاني في رسم الحدود عبر صحراء الجزيرة العربية ، (مهنا ، معروف : ١٩٧٧ م) فقد قاما بدراسة طبيعة الصراع العربي الاسرائيلي ، والنزاعان العراقي الايراني ، والصومالي - الاثيوبي ، (الخطيب : ١٩٧٥ م) وتعد من أفضل الدراسات بالنسبة للأوضاع القانونية للبحار الاقليمية العربية . ولابد من الاشارة كذلك إلى الجهد الذي قدمته مجلة السياسة الدولية في الملفين القيمين عن منازعات الحدود العربية العربية ، والابحاث الممتازة التي تضمنها (السياسة الدولية : يناير ١٩٩٣م) ، وكذلك ماشمله الملف الثاني من دراسات جادة عن الحدود العربية الاقليمية وماتواجهة من اشكاليات نظرية ، وتحديات عملية . (السياسة الدولية : ابريل ١٩٩٣م) . كما صدر عن نفس المجلة مجموعة دراسات حول أمن البحر الأحمر ومستقبله ، والتي تعتبر مرجعاً هاماً في هذا الشأن (السياسة الدولية : ٥٤) ، وغيرها كثير من الابحاث والدراسات الجيدة التي أثرت كثيراً موضوع الدراسات الحدودية العربية في مختلف جوانبها .

وفيما يتعلق بالوضع الحالي للحدود العربية أوما يمكن تسميته بالاطار الحدودي للدول العربية مع جيرانها فانه يبلغ حوالي (١٧٢٩٢ كيلو متراً) من الحدود البرية .

في حين أن الحدود بين الدول العربية وبعضها البعض يبلغ طولها حوالي (١٦.٧٣ كيلو متراً) . (ابو داود : ٦-٣٤٥) وتبلغ طول الحدود الشاطئية للدول العربية حوالي (١٩٩٢٥ كيلو متراً) . (Drysdale and Blake :111) وفيما يتعلق بالاوضاع القانونية للحدود العربية - العربية ، والحدود العربية الشاطئية أو مع دول الجوار الجغرافي فقد أوجزها (Drysdale and Blake : 178) على النحو التالي : - شكل رقم (١)

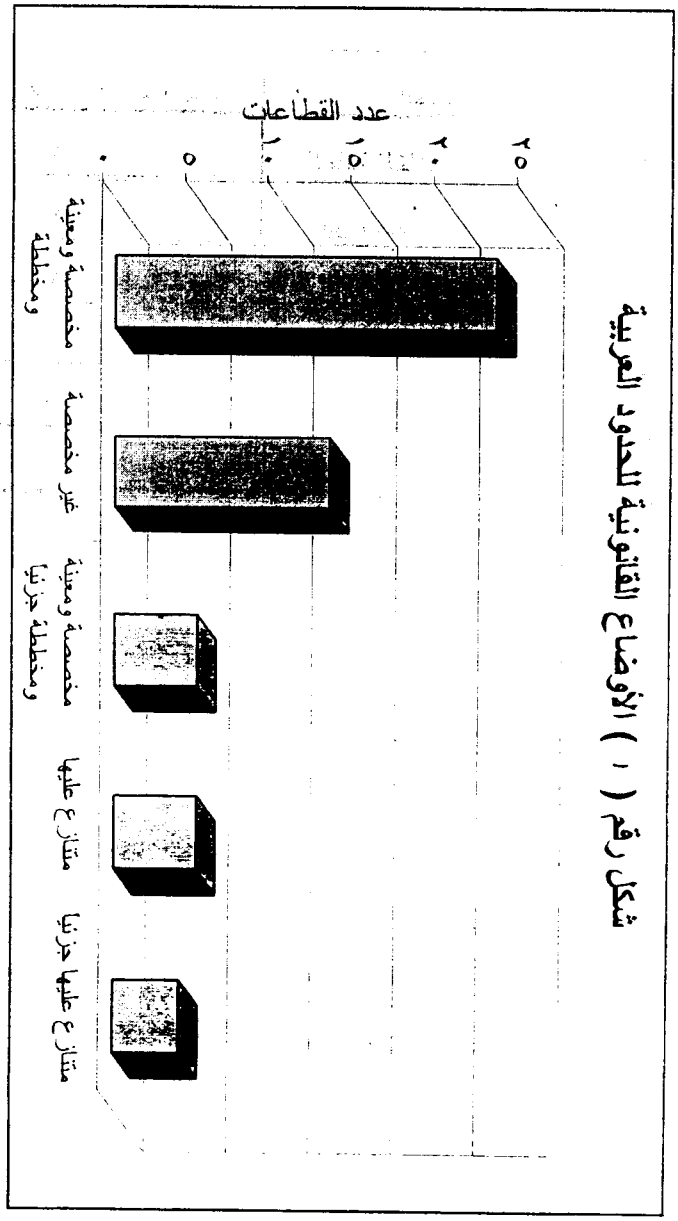

شكل رقم (١) الأوضاع القانونية للحدود العربية

الأوضاع القانونية للحدود العربية

عـدد القطاعات الحدوديـة	الحـــالة القانونيـــــة
٣	الحالة القانونية
١٣	غير مخصصة
٢٣	مخصصة ومعينة ومخططة .
٥	مخصصة ومعينة ومخططة جزئياً .
٥	متنازع عليها .
٤	متنازع عليها جزئياً .
٥٣	المجـموع .

إن هـذا الوضع يشيـر صراحة ، الى أن الحدود العربيـة لازالت تمثل مصدراً خـطيراً للخلافـات والـنزاعـات العربيـة - العربيـة ، أو العربيـة - الاجنبيـة .

ويشيـر واقع الدراسات الحدودية العربيـة ، الى الحاجة الى تصنيف الحدود العربيـة بشكل يربطهـا مكانيـاً بالعناصر الطبيـعيـة والبـشرية للأند سكيب الطبيـعي ، الامـر الذي قـد ييسر كثيـراً من محاولات حل بعـض قضاياها عـن طـريق التـفاوض أو الوساطة أو التـحكيم ، أو غـيـر ذلك من الوسائل السليـمة التي تعتمد على حقائق جغرافية واضحة ومفصلة .

وفي هذا الاطار فإنه يمكن تصنيف الحدود العربية على الاساس التالي : -

تصنيف الحدود العربية

معيار التصنيف	فئة (أ)	فئة (ب)	فئة (ج)	فئة (د)
١ - العلاقة بالنسبة للمظاهر الطبيعية .	جبال / صحاري (سوريا - تركيا)	أنهار / بحيرات (السنغال - موريتانيا)	بحار / محيطات (متعددة)	غابات / سبخات مستنقعات (جنوب السودان)
٢ - علاقة تاريخية بالاندسكيب البشري	حدود تاريخية حدود دينيه (حدود فلسطين)	حدود مستحدثة (الجزيرة العربية)	حدود فرضها الاستعمار (حدود فلسطين)	خطوط هدنه (لبنان - فلسطين)
٣ - العلاقة التفاعلية	حدود تسمح بالاتصال (السعودية - الكويت)	حدود الانفصال أو العزل الطبيعي (السعودية - عمان)	اعتماداً على نوعية الانظمة السياسية (سوريا - العراق)	غير ذلك
٤ - مدى الاستمرارية	يمكن تصنيف الحدود هنا حسب فترات زمنية	٥٠ سنة (سوريا)	١٠٠ سنة (مصر)	أكثر من ١٠٠ سنة (فلسطين)
٥ - مدى الضغط البشري على الحدود	حدود تتسم بالحيوية (سوريا - لبنان)	حدود تتسم بالجمود الكامل (العراق - الكويت)	اعتماداً على الاوضاع الاقتصادية (السعودية - اليمن)	غير ذلك
٦ - العلاقة مع الاندسكيب الطبيعي	طبيعية (الاردن - فلسطين)	مصطنعة (الجزيرة العربية)	غير ذلك	غير ذلك
٧ - تصنيف عام	حدود طبيعية (الاردن - فلسطين)	حدود أنثروبوجيه (العراق - ايران)	حدود هندسية (مصر - ليبيا)	حدود مركبة

* المصدر : معدل عن : (Muir : 1981 : 127)

إن تطبيق مثل هذا التصنيف على الحدود العربية يحتاج الى معلومات تفصيلية عن الأوضاع الطبيعية والبشرية والفنية لكافة قطاعات الحدود العربية ، وهوعمل شاق ، ويحتاج الى كثير من الوقت والمال ، وقد يمكّننا تطبيق مثل هذا التصنيف الى التعرف على واقع الحدود من ناحية مدى درجة التحضر في مناطق التخوم الحدودية ، وكذلك درجة التفاعل عبر خطوط الحدود .

الجغرافيا الإدارية العربية : -

تهتم الجغرافيا الادارية بدراسة الوحدات الادارية الاقليمية للدول ، كالولايات ، أو المحافظات ، أو المناطق ، أو الأمارات ، أو الاقاليم ، على إختلاف مسمياتها المتعددة في العالم العربي . وتشكل هذه التقسيمات الأقليمية مظهراً من أنماط توزيع القوة داخل الاندسكيب السياسي لكل دولة ، وهكذا فإن تنوع وعدد وموقع الوحدات الادارية الداخلية من ضمن أهم مقومات الجغرافيا السياسية للدولة .

ولا شك بأن التقسيم الأقليمي الاداري للدولة معقد بطبيعته ارتباطاً بمساحة الدولة وعدد سكانها . وهكذا فإن هذه التقسيمات الداخلية للدولة تعتمد على طريقة تنظيم الدولة لنفسها سياسياً وجغرافياً ، كما أن هذا التنظيم هو نتيجة عملية طويلة من التجربة والتعديل والتبديل تستمر فترات طويلة .

وكثير من دول العالم العربي مقسمة الى مناطق ادارية لاسباب سياسية وجغرافية وأمنية ، وتاريخية ، تختلف من بلد عربي الى أخر .

وكما لاحظنا سابقاً ، فإن الخريطة السياسية للعالم العربي قد شهدت تغيرات وتطورات كبيرة منذ بداية هذا القرن ، فظهرت دول جديدة ، وتغيرت حدود وعواصم ومسميات ، وتفتتت دول أخرى . وقد نتج ذلك عن كثير من العوامل ، وفي مقدمتها تغيير موازين القوى العالمية ، وتأثير التقدم التكنولوجي والفكري . وفي إطار الجغرافيا الادراية ، فإنه يمكن تقسيم العالم العربي الى أقسام سياسية مميزة ، وذلك حسب طبيعة الادارة السياسية السائدة

في كل قسم أو أقليم وذلك على النحو التالي :-

الأنماط الأقليمية السياسية في العالم العربي

دول مستقلة		مناطق غير مستقلة		
دول ذات نظام ملكي	دول ذات نظام جمهوري	مناطق محايدة	مستعمرات	ارض محتلة
في أسيا	**في أسيا**			
١- المملكة العربية السعودية	١ - الجمهورية اليمنية	١ - المنطقة المحايدة السعودية - العراقية	١ - فلسطين	١ - الجولان
٢ - المملكة الأردنية الهاشمية	٢ - الجمهورية العربية السورية	٢ - المنطقة المحايدة (سابقا) السعودية الكويتيه	٢ - سبته ومليله	٢ - جنوب لبنان
٣ - سلطنة عمان	٣ - الجمهورية العراقية		٣ - الجزر المغربية والجزر الجعفرية .	٣ - الاسكندرونه .
٤ - دولة الكويت	٣ - الجمهورية اللبنانية		٤ - أوغادين	٤ - جزر الأمارات .
٥ - دولة قطر				
٦ - دولة البحرين				
في افريقيا	**في افريقـــيا**			
١ - المملكة المغربية	١ - جمهورية مصر العربية .			
	٢ - الجماهيرية الليبية .			
	٣ - جمهورية تونس .			
	٤ - الجمهورية الجزائرية .			
	٥ - جمهورية السودان .			
	٦ - جمهورية موريتانيا الاسلامية .			
	٧ - جمهورية الصومال .			
	٨ - جمهورية جزر القمر .			

يتبع

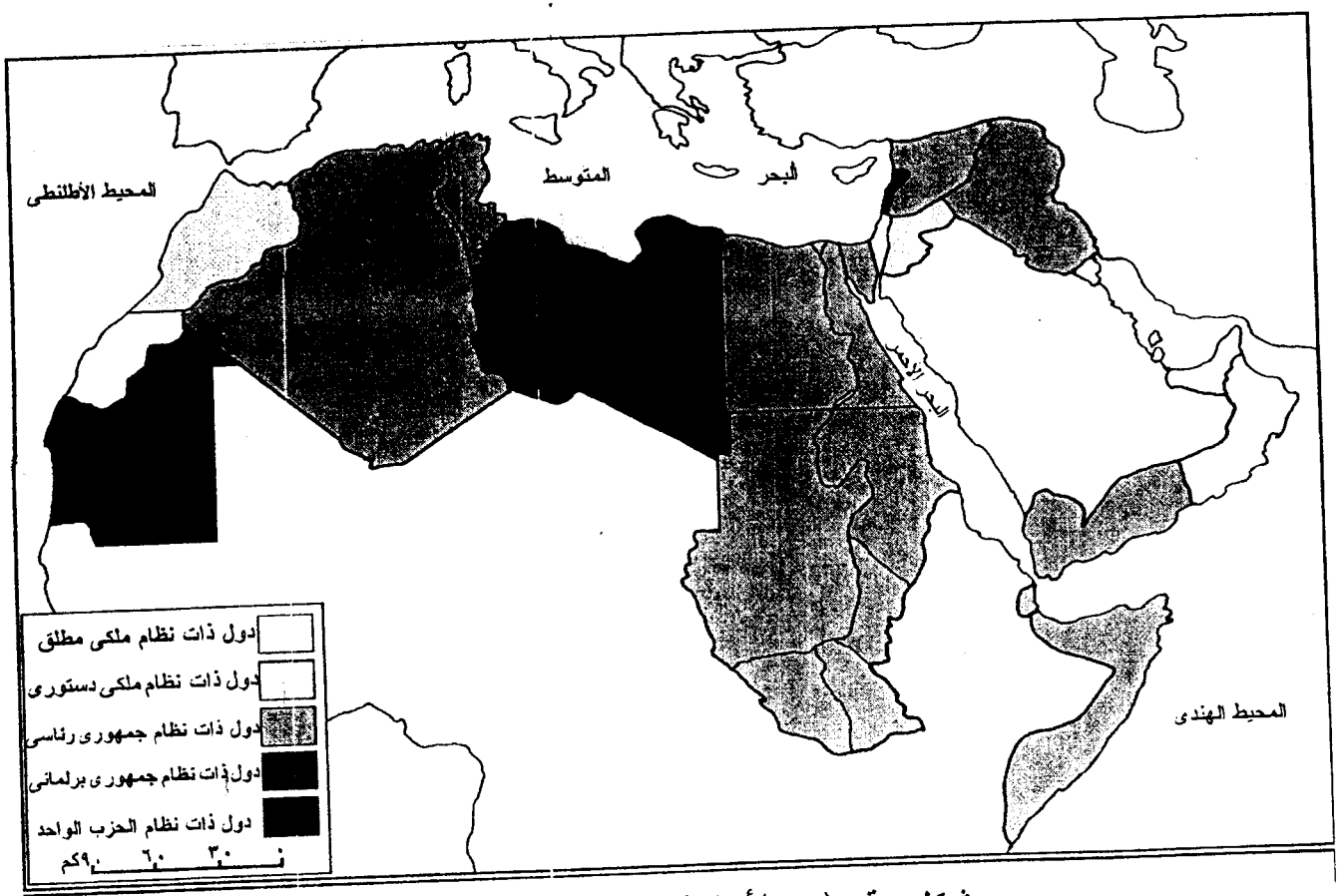

شكل رقم (٢)أنظمة الحكم فى الوطن العربى

تابـــع

دول ذات نظام ملكي مطلق	دول ذات نظام ملكي دستوري	دول ذات نظام جمهوري رئاسي	دول ذات نظام جمهوري برلماني	دول ذات نظام الحزب الواحد
		في اسيا	في اسيا	في اسيا
١ -المملكة العربية السعودية	١ – المملكة المغربية	١-الجمهورية العربية السورية	١ – الجمهورية اللبنانية	
٢ -سلطنة عمان	٢- المملكة الأردنية	٢ – الجمهورية العراقية		
٣ – دولة الكويت	الهاشمية .	٣ – الجمهورية اليمنية	في أفريقيا	في أفريقيا
٣ – دولة الكويت		٣ – الجمهورية اليمنية	١ – مجهورية موريتانيا	١ – الجماهيرية الليبية
٤ – دولة قطر		في أفريقيا	في أفريقيا	
٥ – دولة البحرين		١ -الجمهورية الجزائرية		
٦ – دولة الأمارات العربية		٢ – جمهورية الصومال		
المتحدة .		٣ – الجمهورية التونسية		
		٤ – جمهورية جزر القمر		
		٥ جمهورية مصر العربية		

ومن خلال التصنيف السابق يتضح أن الدول العربية ذات النظام الجمهوري تشكل العدد الأكبر بين الدول العربية المستقلة ، وتقع هذه الدول (الجمهورية الرئاسية) في أفريقياً حيث تكون السلطة في هذه الأنظمة بيد رئيس الجمهورية . كذلك يلاحظ أن معظم الدول العربية ذات النظام الملكي تقع في قارة أسيا وخصوصاً شبه الجزيرة العربية ، حيث رسخت فترة النظام الملكي في هذه المناطق لفترة طويلة في المنطقة ، وبرغم هذه التقسيمات الأقليمية للأنظمة العربية السياسية القائمة على نوعية السلطة السائدة ، فإنه تجدر الاشارة الى إن بعض الدول ذات النظام الجمهوري تخلط في الأخذ بالنظام البرلماني الرئاسي مع بقاء قدر كبير من السلطة في يد رئيس الجمهورية وليس رئيس الوزراء البرلماني شكل رقم (٢)

ومن ناحية ثانية فإنه يمكن تصنيف الدول العربية من حيث درجة تركز السلطة في المركز ، أو حجم ماتتمتع به الادارات الاقليمية من سلطة وذلك على النحو التالي : شكل رقم (٣)

أولاً : - **دول عربية مركزية موحدة** : وهي تلك الدول العربية التي تملك درجة كبيرة من التجانس والتلاحم الداخلي كما تنعم بوجود مركز قوي للسلطة ، التي تقرر مقدار السلطة الممنوحة للإدارات الأقليمية وتضم هذه الفئة :-

١ - السعودية	٢ - مصر
٣ - سوريا	٤ -المغرب
٥ - الاردن	٦ - الكويت
٧ - عمان	٨ - قطر
٩ - تونس	١٠ - جزر القمر

ثانياً : - **دول عربية موحدة عالية التركيز** : وهي تلك الدول العربية التي تعاني من التنوع العرقي وعدم التجانس والاقليمية ، وعادة ماتمسك الحكومة المركزية بكل خيوط السلطة والقوة في يدها وتشمل هذه الفئة :

١ - العراق .	٢ - اليمن
٣ - السودان .	٤ - الجزائر .
٥ - موريتانيا .	٦ - الصومال (قبل الحرب الأهلية) .
٧ - البحرين .	٨ - ليبيا .

ثالثاً :- **دول عربية فيدرالية** : وتشمل الدول العربية التي تتكون من كيانات داخلية لها حكوماتها المحلية ، وتقوم سلطة الحكومة الاتحادية بالاشراف على نواحي الدفاع الوطني والشئون الخارجية والاتصالات العامة ، وتشمل هذه الفئة : -

١ -دولة الأمارات العربية المتحدة

لقد سعت معظم الدول العربية لأعادة صياغة تقسيماتها الاقليمية الادارية بشكل أو بآخر حتى تصبح أطرا صالحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن خلال هذا الاتجاه ظهرت أنماط مختلفة للتقسيم الاقليمي الداخلي للدول العربية ،

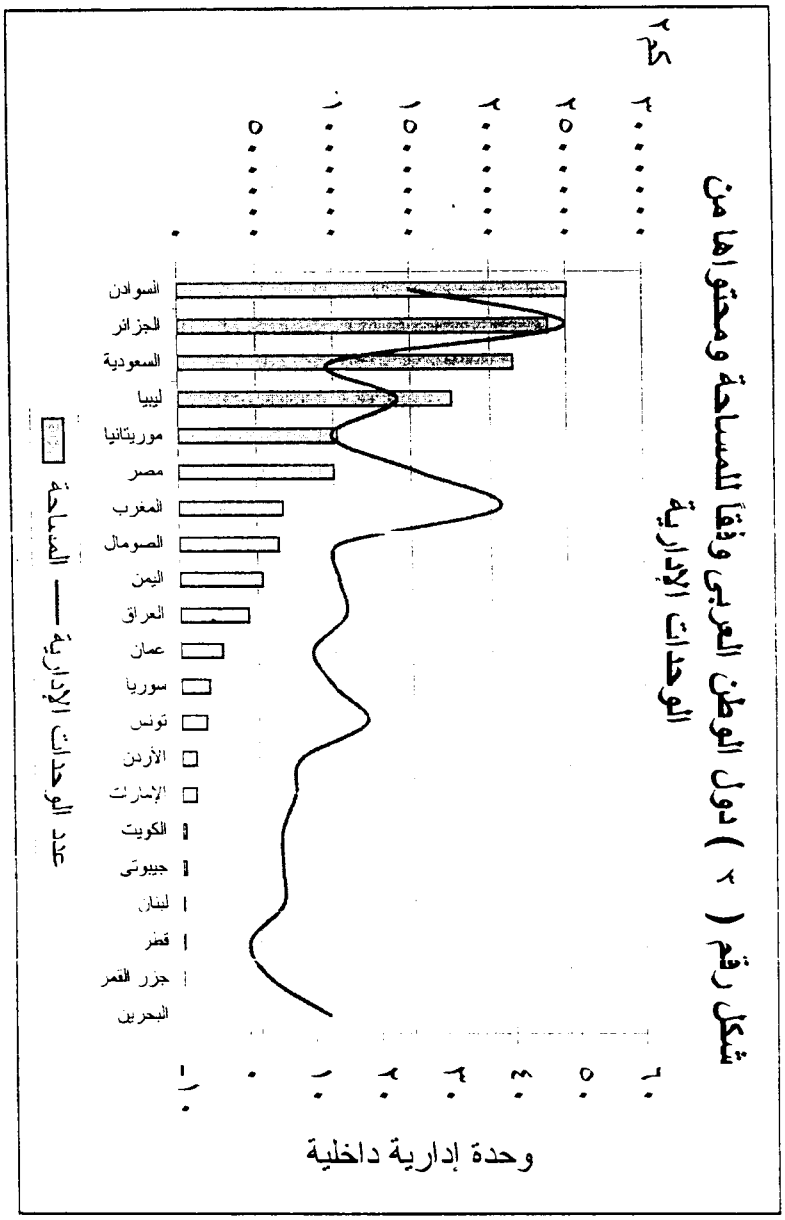
شكل رقم (٢) دول الوطن العربى وفقاً للمساحة ومحتواها من الوحدات الإدارية
كم٢
٣٠٠٠٠٠٠
٢٥٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠٠
١٥٠٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠٠
٥٠٠٠٠٠
٠
السودان
الجزائر
السعودية
ليبيا
موريتانيا
مصر
المغرب
الصومال
اليمن
العراق
عمان
سوريا
تونس
الأردن
الإمارات
الكويت
جيبوتى
لبنان
قطر
جزر القمر
البحرين
عدد الوحدات الإدارية ـــ المساحة
٦٠ ٥٠ ٤٠ ٣٠ ٢٠ ١٠ ٠ ١٠
وحدة إدارية داخلية

سواء من حيث حجم الوحدات الاقليمية أو عددها أو حتى مسمياتها التي يمكن تخلصها على النحو التالي : -

تصنيف الوحدات الأقليمية الادارية في الدول العربية .

الدولة	المساحة كم٢	عدد الوحدات الادرية الاقليمية	اسم الوحدة الادارية الاقليمية
الجزائر	٢,٣٨١,٧٣١	٤٨	ولاية
المغرب	٦٦٩,٩٧٦	٣٦+ ٢	عماله + حاكميه
مصر	١,٠٠١,٤٤٩	٢٦	محافظة
السودان	٢,٥٠٥,٨١٣	٢٦	ولاية
ليبيا	١,٧٥٩,٥٤٠	٢٥	بلدية
تونس	١٦٤,١٠٧	٢٣	محافظة
العراق	٤٣٩,٠٠٩	١٨	محافظة
اليمن	٥٣١,٨٦٩	١٥	محافظة
الصومال	٦٣٧,٦٥٧	١٤	اقليم
سوريا	١٨٥,١٨٠	١+١٣	محافظه + مقاطعة
السعودية	٢,١٤٩,٦٩٠	١٣	منطقة
موريتانيا	١,٠٢٥,٥٢٠	١+١٢	اقليم + مقاطعة
البحرين	٥٩٨	١٢	اقليم
عمان	٢٧١,٥٩٠	١٠	محافظة
الاردن	٩٥,٨٣٠	٨	محافظة
الامارات	٩٣,٧٤٠	٧	إماره
لبنان	١٠,٤٠٠	٥	محافظة
الكويت	٢٤,٢٨٠	٥	محافظة
جيبوتي	٢٣,٢٠٠	٥	مقاطعة
جزر القمر	٢٢٣٥	٣	جزيره
قطر	١٠,٣٦٠	...	

ويلاحظ من الجدول السابق أن هناك ارتباطاً معيناً بين مساحة الدولة وبين عدد الوحدات الاقليمية الادارية بها ، كما أن عدد هذه الوحدات ومساحتها قد تأثر فيه الاشكال التضارسية السائدة في كل دولة ، بالاضافة الى عدد سكانها وكثافتهم وتوزيعهم ، وطبيعة النظام السياسي الحاكم في كل دولة . ان دراسة وتحليل هذه التقسيمات الادارية للدول العربية والتعرف على التقسيمات الاصغر داخلها والعوامل المؤثرة في ذلك سيكون له نتائج طيبه بالنسبة لخطط التنمية العربية ، بل أن مثل هذه الدراسات والمتغيرات قد تقود الى اقتراحات عملية فيما يتعلق بالبرامج المطلوبه لكل منطقة وأعداد السكان الملائمة لكل منها .

جغرافية الانتخابات العربية : -

تهتم جغرافية الانتخابات ، كفرع من الجغرافيا السياسية ، بثلاث أوجه من عمليات الانتخاب التي يتم اجراؤها على كافة المستويات الادارية ، وخصوصاً فيما يتعلق بـ « جغرافية التصويت » وتاثير العوامل الجغرافية على عمليات التصويت الانتخابي ذاتها . وكذلك تاثيرها على طبيعة التمثيل النيابي . (Taylor, and Johnston: 24) .

وتتطلب دراسة الجغرافيا الانتخابية للبلاد العربية توفر احصائيات تفصيلية عن مجمل الخريطة الانتخابية العربية في كافه اقسامها السياسية ، وهو ماتشمل بيانات كامله عن المرشحين للانتخابات . من حيث خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والجغرافية ، حتى يتمكن الباحثون من التعرف على اتجهات الناخبين والعوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على اختياراتهم .

مبدئياً يمكن أن نقسم العالم العربي فيما يتعلق بانماط التمثيل البرلماني بصفة عامة الى عدة فئات على النحو التالي : -

أولاً : - دول عربية تجري فيها انتخابات (حره) :

١ - مصر . ٢ - لبنان . ٣ - الاردن .

٤ - الكويت . ٥ - المغرب . ٦ - اليمن .

٧ - تونس . ٨ - موريتانيا .

٩ - مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني « ككيان عربي حديث التكوين » .

ثانياً :- دول عربية تجري فيها انتخابات (مقيده) :-

١- سوريا . ٢ - العراق . ٣ - الجزائر .

٤ - السودان . ٥ - ليبيا . ٦ - جيبوتي .

٧ - جزر القمر .

ثالثاً :- دول عربية لاتجري فيها انتخابات ولكنها تعتمد على مجالس الشورى :-

١ - المملكة العربية السعودية . ٢ - قطر .

٣ - عمان . ٤ - الامارات . ٥ - البحرين .

رابعاً :- دول عربية لايوجد فيها أي تمثيل نيابي أو مجلس شورى :-

١ - الصومال (بسبب ظروف الحرب الأهلية) .

أن هذه اللمحة المبسطة عن واقع التمثيل النيابي في البلاد العربية ، يظهر أن عملية الانتخابات الحرة على النمط الغربي ، لازالت بعيدة جداً عن التطبيق الكامل في تلك الدول العربية التي أخذت بهذا النظام ، فعلى الرغم من « الادعاء » بحرية هذه الانتخابات إلا أن كثيراً من المشكلات لازالت تمثل عقبة كبيرة أمام ذلك ، ولعل تجربة الجزائر ، عندما أجريت إنتخابات كادت أن تفوز فيها جبهة الانقاذ الاسلامي ، بشكل ساحق ، خير دليل على هذه المعضلة ، بل أن هناك أمثلة كثيرة على مايحدث في عمليات الانتخابات في دول عربية كثيرة ، بحيث أن أنظمة الحكم فيها تضمن مسبقاً أن الغالبية العظمى من النواب المنتخبين هم من أنصارها قبل كل شيء .

ومن ناحية ثانية فإن الدول العربية التي أختارت نظام مجالس الشورى والتي يعين أعضاؤها من بين أصحاب الخبرة والسمعة الطيبة ، هذه الدول تبدو في منأي عن المشكلات التي تعاني منها الفئة الأولى أو الثانية التي تجري فيها إنتخابات حره أومقيدة .

إن هناك حاجة ماسة الى دراسة الخارطة الانتخابية العربية التي تشمل جميع الدول العربية ، ومحاولة تحليل نتائج الانتخابات ، ومدى تمثيل هذه النتائج للأتجاهات الشعبية ، والتعرف على حقيقة القوى التي تقف وراء تلك الأتجاهات ، وتوزيعها الجغرافي .

الخـلاصة

تمثل الاعتبارات الجغرافية السياسية عناصر بالغة الاهمية في تكوين وفاعلية واستمرارية الواحدات السياسية في عالمنا المعاصر . والاهتمام بهذه الاعتبارات الجغرسياسية في العالم العربي ، والتعرف على نقاط ضعفها وقوتها ، يساعد في الوصول الى الهدف الذي تسعى إليه شعوب هذا الجزء من العالم ، وذلك بالانتقال الى مستويات معيشية تقارب تلك المستويات الموجودة في مناطق العالم المتقدم . إن التكامل العربي هو أحد التوجهات الكبرى التي يمكن أن تساهم في سد النقص ، وتغطية الخلل الذي أصاب بعض من الاعتبارات الجغرافية السياسية للعالم العربي . وقد لاحظنا أن هناك عوائق ونقاط ضعف جغرافية وسياسية ، تتثمل أحياناً في صغر حجم بعض الوحدات السياسية ، أو انخفاض كبير في اعداد السكان ، وطول الحدود السياسية وتنوع مشكلاتها ، وعدم تماثلها مع الواقع الحضاري ، أو الخصائص الطبيعية ، أو التناقض الشديد في أنماط التقسيم الأقليمي الاداري في الدول العربية ، وضعف وعدم أنتظام تجارب التمثيل النيابي في أغلب الأحوال . ومما زاد في صعوبة الموقف الجيوبولتيكي العربي ، تعثر معظم محاولات التكامل العربي وإقتصارها على مجالات محدودة ، بالرغم من أنها تعتبر عنصراً هاماً ضمن عناصر القوة العربية .

وقد كان الهدف من هذا البحث دراسة الخريطة السياسية العربية من خلال بعض مقوماتها الجغرسياسية ، بالاضافة الى عمليات التكامل العربي ، والتقسيمات الادارية الاقليمية والنشاط البرلماني ، وتوضيح أهميتها كمواضيع جديرة بالبحث التفصيلي .

ومما سبق عرضه يمكن التوصل الى النتائج التالية : -

١ - ان التكتلات الاقليمية العربية ، وأدوارها ، وانجازاتها ، واخفاقاتها ، إنما هي محصلة طبيعية ، نابعة من واقع الظروف التي تمر بها الدول الاعضاء ، وحقيقة علاقتها ببعضها البعض ، وعلاقتها مع الدول الأخرى ، وكذلك واقع الظروف المحلية التي تعيشها كل دولة عربية بمجمل تفاصيلها الظاهرة والخفية .

٢ - إن الحدود السياسية العربية - العربية ، وكذلك الحدود السياسية العربية مع دول الجوار الجغرافي ، لازالت تمثل بؤراً قوية لظهور المشاكل والمعضلات التي تغذيها الاطماع الاجنبية ، وتمكّن لها السلبيات الظاهرة في العلاقات العربية - العربية ، بسبب المنطلقات القطرية الضيقة ، والخلافات العقائدية والفكرية والسياسية .

٣ - تواجه الادارية المحلية ، بتقسيماتها المتباينه ، في الدول العربية خللاً واضحاً من خلال التناقض بين ماتمثله هذه التقسيمات من رغبة في إعطاء قد أكبر من السلطات للأدارات المحلية ، وذلك لمعالجة أوضاع أقاليمها ، وبين الرغبات المتزايدة للأبقاء على قوة أكبر للسلطة المركزية تحت دعاوي مسوغات كثيرة .

٤ - لاتزال عملية التمثيل النيابي في كثير من الدول العربية مترددة بين الاتجاه الى النموذج الغربي ، وتبنيه بشكل « مشوه » ، وبين مايمكن أن نسميه بـ « النموذج العربي » المتمثل في إجراء انتخابات تعرف نتائجها مسبقاً ، أو بين نمط اسلامي يعتمد على الشورى كمبدأ ومنطلق لمساعدة الحاكم في معالجة مشكلات الأمة .

٥ - هناك خلل ظاهر فيما يتعلق بأعداد وكثافة ، وتوزيع السكان على سجمل مساحة العالم العربي ، وحتى ضمن معظم دوله كل على أنفراد . كما أن هناك خللاً كبيراً في التوازن بين الموارد الطبيعية وبين أعداد السكان في بعض الدول العربية ، في حين أن هناك دول عربية أخرى تعاني من نقص سكاني « خطير » .

٦ - يواجه العالم العربي ظروف بالغة الصعوبة في سبيل استعادة أراضيه السليبه في كل من فلسطين والجولان والجنوب اللبناني والاسكندرونه وجزر الخليج وسبته ومليله والجزر الجعفرية وغيرها ، بسبب حالة التشرذم العربي ، وضعف الارادة الجماعية ، واشتداد المطامع الاجنبية ، والخلل الكبير الذي أصاب النظام العالمي نتيجة الاستقطاب الأحادي الذي تمارسه الولايات المتحدة ، وعدم وجود قوة عالمية أخرى تكفل شيئاً من التوزان الدولي .

أولاً :- مراجع باللغة العربية .

كتب :-

١ - أباظه ، فاروق ، (١٩٨٧م) ، دراسة تاريخية لقضايا الحدود السياسية للدولة السعودية بين الحربين العالميتين ، دار المعارف ، الاسكندرية .

٢ - الأشعل ، عبد الله ، (١٩٧٨ م) ، قضية الحدود في الخليج العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة .

٣ - بوطالب ، ابراهيم ، وبو غالب العطار ، (١٩٩٦م) سبته ومليله .. مغاربه تحت الاستلال ، دار النشر المغربية ، الرباط .

٤ - جرجس ، أجيه يوتان (١٩٧٧م) ، « البحر الاحمر ومضايقه » مكتبة غريب ، القاهرة .

٥ - الجهني ، عيد مسعود ، (١٩٩٤م) ، الحدود والعلاقات السعودية - اليمنية ، دار المعارف السعودية - الرياض .

٦ - الخطيب ، محمد سعيد محمد ، (١٩٧٥م) الوضع القانوني للبحر الأحمر ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

٧ - الديب ، محمد محمود ، (١٩٧٩م) ، حدود فلسطين : دراسة لوثائق الانتداب ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .

٨ - الراوي ، جابر ابراهيم ، (١٩٧٥م) ، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية : دراسة قانونية وثائقية ، مطبعة دار السلام ، بغداد .

٩ - ربيعي ، عبد الله فؤاد ، (١٩٩٠م) ، قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت بين الحربين العالميتين ، مكتبة مدبولي ، القاهرة .

دوريات :

١- ابراهيم ، حسن ، (١٩٩٤م) ، « مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي : مالها وما عليها » ، شئون عربية ، العدد ٧٩، ص ص ٢٠ - ٧ .

٢ - ابو داود ، عبد الرزاق ، (١٩٩٣م) ، (قضايا الحدود السياسية في العالم العربي : دراسة في الجغرافيا السياسية) ، المجلة الجغرافية العربية ، العدد ٢٥ ، ص ص ٣٧٥ - ٣٣١ .

٣ - الدباغ ، صلاح الدين ، (١٩٦٧م) ، « السيادة على خليج العقبة ومضايق تيران » سلسلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت .

٤ - جلال ، محمد نعمان ، (١٩٩٥م) ، « نظرة عامه على مدى معالية جامعة الدول العربية ، السياسة الدولية ، العدد ١١٩، ص ص ١٢٦ - ١١٥ .

٥ - رتيب ، رابح ، (١٩٨٩م) ، « دول مجلس التعون العربي وأمكانات التكامل الاقتصادي ، السياسة الدولية ، العدد ٩٧ ، ص ص ٨٨ - ٧٢ .

٦ - سلطان ، حامد ، (١٩٦٧م) مشكلة خليج العقبة ، معهد البحوث الدراسات ، القاهرة .

٧ - عبيد ، نايف على ، (١٩٩٥م) ، « دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي : من التعاون الى التكامل ، المستقبل العربي ، مركز البحوث والدراسات العربية ، العدد ١٩٤ ، ص ص ١١٢ - ٩٩ .

٨ - مرعي ، نسرين سامح ، (١٩٨٩م) ، « مجلس التعاون العربي وأفاق المستقبل » ، السياسة الدولية ، العدد ٩٦ ، ص ص ١٥٩ - ١٥٦ .

٩- عمران ، ندى ، (١٩٩٥م) ، « جامعة الدول العربية : نشأ وتطورها ودورها المستقبلي ، شئون عربية ، العدد ٨٤ ، ص ص ١٩٦ - ١٨٨ .

١٠- مهابة ، أحمد ، (١٩٩٣م) ، « مشكلة سبته ومليله بين المغرب وأسبانيا » ، السياسة الدولية ، العدد ١١٢ ، ص ص ١١٠ - ١٠٧ .

١١ - دراسات دولية ، (١٩٩٤م) ، ص ص ٢٨ - ١٩ .

١٢- السياسة الدولية ، (١٩٩٣م) ، « منازعات الحدود العربية العربية ، العدد ١١١، ص ص ٢٤٧ - ١٦٤ .

١٣ - السياسة الدولية ، (١٩٩٣م) ، « الحدود العربية الاقليمية : الاشكاليات النظرية والتحديات العملية » ، العدد ١١٢ ، ص ص ١١٠ - ٥٢ .

١٤ - السياسة الدولية ، (١٩٧٨م) ، « دراسات حول أمن ومستقبل البحر الاحمر » العدد ٥٤ ، ص ص ١٠٧ - ٦٦ .